جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

المحور الرابع

# المحاضرة الخامسة : أركان الحكم الراشد – الدولة أو الحكومة

## محاضرات الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

أستاذة المقياس: وحيدة كحول

مقياس مشترك : ثالثة/ تاريخ ومكتبات

السنة الجامعية 2025/2024

**المكونات الرئيسية للحكم الرشيد :**

يعتمد الحكم الراشد مجموع ة من الأدوات والآليات التي تضمن تجسيده ، إذ تشكل مجتمع ة حسب اغلب الدراسات الأكاديمية الأنسب لبقائه واستمراره وتتمثل هذه الأدوات بأهدافها المتفاوتة وميادينها المتعدد ة بشكل أساسي في أولا الدولة والمؤسسات الرسمية ، فمع تطور المجتمعات وزياد ة عدد أعضائها وتعدد حاجيات أفرادها وتداخل مصالحهم واختلاف طبائعهم والتنافس الحاصل بينهم في تحقيق أغراضهم ، أصبحت الحاجة الماسة إلى وجود مؤسسة قادرة على تنظيم حياتهم تحافظ على حقوقهم وتوضح واجباتهم فتبين لهم ما لهم وما عليهم وتقوم بالفصل بين نزاعاتهم وتنقلهم من حيا ة الغاب التي يأكل فيها القوي الضعيف ، ويستعبد فيها الغني الفقير إلى حياة العدل والمساواة التي تعيد للإنسان إنسانيته تحفظ عزته وكرامته ، وبات من المسلمات أنه لا يتحقق الاستقرار والأمن إلا بوجود الدولة بمؤسساتها المختلفة التشريعيه التي لها حق سن القوانين وصياغتها والتنفيذيه التي تعمل على تطبيق تلك القوانين وتنفيذها وكذا قضائية التي لها مهم ة الفصل بين النزاعات وإلحاق العقوبات بمن يرتكب المخالفات .[1]

وقد اعتمد عمل الحكم الصالح على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني.

## 1 تعريف الدولة :

تعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسخت تدريجيًّاً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن. وبالرغم من اعتبار الدولة مؤسسة عالمية ضرورية، إلا أن تعريفها واسع ومتنوع لا يكاد يجمع عليه اثنان، بل ويمكن أن يُقال أَنَّ إيجاد تعريف واحد لمفهوم الدولة هو صراع

[1] عنتره بن مرزوق الحكم الرشيد بين مكوناته التاسيسيه وابعاده الاساسيه مجله البحوث السياسيه والاداريه العدد الثالث ص 138

إيديولوجي بحد ذاته؛ كون التعاريف المختلفة ناتجة عن نظريات مختلفة لوظيفة الدولة، مما يولد استراتيجيات سياسية ونتائج مختلفة، فمصطلح "الدولة" يشير إلى مجموعة من النظريات المختلفة والمترابطة والمتداخلة في كثير من الأحيان، حول مجموعة معينة من الظواهر السياسية.

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.
وللدولة عدة تعريفات وُضِعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر – Max Weber إذ عرَّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي.
كما عرَّفت موسوعة لاروس – Larousse الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة".
في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه".

وثمة تعريف آخ ر للدولة هو التعريف الوارد في اتفاقية مونتيفيديو – Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933 ، وعرفت بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.[2]

[2]فيصل براء متين المرعشي، مفهوم الدولة ، الموسوعه السياسيه ،نشر في 2017/7/28 نقلا عن :
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%2

وبالرغم من البساطة التي يتميز بها تعريف الدولة إلا أن مفهوم الدولة والبحث في تحديد أصل نشأتها وأساس السلطة فيها يثير في الواقع عدداً هائلاً من الإشكاليات؛ فالدولة هي حقيقة سياسية لأن المجتمع الدولي يتكون أساساً من وحدات سياسية يحمل كل منها لقب "دولة"، والدولة أيضاً مفهوم قانوني قُصِدَ منها ابتكار أداة ملائمة لتنظيم العلاقة بين وحدات سياسية غير متكافئة في القوة على أساس من العدالة والمساواة ، فالعلاقات بين الدول يجب أن تؤسس من وجهة نظر القانون الدولي على مبدأ أو قاعدة المساواة في السيادة. والدولة فوق هذا وذا ك هي فكرة فلسفية مجردة؛ لأن نشأة المجتمعات السياسية المنظمة ليست معروفة أو مُوَثَّقَة تاريخيَّاً. وفي غياب هذه المعرفة التاريخية المُوَثَّقَة توجد نظريات أو رؤى أو أفكار ذات طبيعة فلسفية تحاول تفسير نشأة الدولة، أو بعبارة أدق نشأة أهم ركن من أركانها وهو السلطة السياسية المنظمة ، والدولة أخيراً هي كائن اجتماعي؛ لأن أحد أهم مقوماتها هو البشر الذين تجمعهم روابط خاصة تجعلهم قادرين على الحياة المشتركة.[3]
وتتشكل أهم مؤسساتها الرسمية من :

-**<u>السلطة التشريعية</u>** :

يقُصَد بالسلطة التشريعية، تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس، داخل كيان الدولة وتتجه أنظمة الحكم ذات الطابع النيابي كما يتضح دساتير الدول إلى إعطاء حق تشريع القوانين .

-**السلطة التنفيذية** :السلطة التنفيذية هي السلطة التي يعهد إليها بتنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية. وهي تتألف من رئيس الدولة . أياً كان الاسم الذي يطلق عليه . على رأس هذه السلطة، ثم الوزراء ونوابهم، وجميع موظفي الأجهزة الإدارية، المركزية منها واللامركزية.

السلطة التنفيذية من الناحية العضوية:

---

[3] المرجع نفسه.

قد تكون السلطة التنفيذية فردية أو مزدوجة أو جماعية:

1. فردية السلطة التنفيذية:

قد يتولى السلطة التنفيذية فرد واحد يعاونه عدد من الموظفين الخاضعين لسلطته، وقد يحدث ذلك في ظل نظام ديمقراطي، كما قد يكون في ظل نظام ديكتاتوري. ونوع أنظمة الحكم يؤثر في ذلك، ففي نظام الحكم الرئاسي، يعهد بالسلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة المنتخب خلال مدة رئاسته، فيمارسها عن طريق مساعديه. وتكون ممارسته أكثر جدوى وفعالية نظراً لفردية السلطة وعدم وجود الخلافات المعوقة في إطار الهيئة التنفيذية. وفي الوقت نفسه تخلو فردية السلطة من مخاطر التسلط والتعسف نتيجة لتوقيت السلطة ووجود الرقابة عليها، خاصة من جانب هيئة الناخبين، إضافة إلى السلطتين التشريعية والقضائية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. ازدواج السلطة التنفيذية:

قد تتألف السلطة التنفيذية من رئيس دولة غير مسؤول سياسياً، ومجلس وزراء يسأل أمام البرلمان. وقد يكون رئيس الدولة مجرداً من السلطة الحقيقية التي يتولاها مجلس الوزراء، ويقال إن الرئيس يمارس السلطة عن طريق وزرائه، وهذا هو شأن الدولة البرلمانية الخالصة كبريطانيا، حيث الملك هناك يملك ولا يحكم.

وقد يشترك رئيس الدولة مع الوزارء اشتراكاً حقيقياً في ممارسة السلطة التنفيذية بحكم الدستور، كما هو الشأن في أنظمة الحكم التي مزجت بين النظامين البرلماني والرئاسي، كما هو الحال في دستور فرنسا لعام 1958، ودستور مصر لعام 1971، والدستور السوري لعام 1973.

3. جماعية السلطة التنفيذية:

من النادر أن تتألف السلطة التنفيذية من هيئة جماعية تمارس قيادة جماعية، كتلك التي كانت تدعيها الدول الشيوعية ويكذبها الواقع، ومن الأمثلة القليلة التي تضرب على جماعية السلطة التنفيذية، المجلس الفيدرالي في سويسرا، وهذا المجلس ينتخبه البرلمان ويتكون من سبعة أعضاء يختارون أحدهم رئيساً للجمهورية كل عام.

-**السلطة القضائية:** هي السلطة التي تفصل في النزاعات التي قد تحدث بين مؤسسات أو الأفراد وتتسم هذه السلطة بالاستقلالية وفق المظاهر التالية :

* تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانين ه، ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية

*تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقا للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب.

* تكون للسلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي كما تنفرد بسلطة البت فيما إذا كانت أية مسألة معروضة عليها للفصل فيها تدخل في نطاق اختصاصها حسب التعريف الوارد في القانون .

* لا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة، أو لا مبرر لها، في الإجراءات القضائية ولا تخضع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم لإعادة النظر. ولا يخل هذا المبدأ بإعادة النظر القضائية أو بقيام السلطات المختصة وفقا للقانون، بتخفيف أو تعديل الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية .

* لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة. ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية

المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتنتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية[4].

[4] **مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية تاريخ الاطلاع : 2023/11/22 نقلا عن :**
**https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-independence-judiciary**